

مخلاف ما اذا قصد الشروع او اطلق ثم جعله عنهما او لغير
حاله وقيد الزكشي المسئلة بان ياذن كل منهما في من نصيبه
بنصف الدين فيمن السعير للجميع بجميع الدين فلو قال لا اعزتك
العبد لقرهه بدينك فلا ينفك نصيب احدهما بما ذكر لان كلا
منهما رضي برهن الجميع بجميع الدين قال شيخنا مسايخنا وما قاله
موافق لقوله المتولي وغيره لورهن اثنان عمدهما بدين لرجل
على اخر لا ينفك حصته احدهما بدفع شي من الدين لان نصيب كل
منهما من جميع الدين لكن الفرق بين رهن المالك ورهن المستعير
لاج وصحة رهن الجميع بجميع الدين على خلاف اذن المالك عنده
استبري قال شيخنا الرمي العمدة في المثلين خلافاً بقوله الزكشي
والمترابي **فصل في الحجج** لما هو بين عان حجج لغيره وحر
شرع لمصلحة نفسه وقد اشار المصنف الى الفرعين في قوله **والحج**
وهو لغة المنع وشرعا المنع من المقتضات المالية **عليه** على
الحي الكمال للصبي حتى يبلغ رشده او يحصل البلوغ باستكمال
خمس عشرة سنة قنينة بخديديه من تمام الانفصال او خروج النبي
او الحيف بعد استكمال تسع سنين قنينة اي من تمام الانفصال التعيينية
في الطيف وكذا في النبي على المظاهر عند شيخنا مسايخنا من تردد الاستسقاء
او بنات شعر يحتاج في اذنته الى الحلق بعد استكمال تسع سنين على
عائنة الكافر ومن جهلا اسلامه دون من علم اسلامه لكنه ليس
بلوغ حقيقة بل بلوغ على البلوغ اي بالنسب والاحتلام على المعجم
كما قاله الاستبري ولهذا الوالد يحتلم وشهد عدلان بان عمره دون

حنة

حنة عشر سنة لم يحتلم ببلوغه بالانبات كما قاله المارودي ويجوز
النظر الى المعانة للشهادة بها عند الحاجة الى معرفة البلوغ بها
للمنزورة واما للبلوغ الولادة فليس واحد منهما بلوغا واما البلوغ
بالانزاع والولادة المسبق بالجماد بلوغا عليه ولهذا يحكم بالبلوغ
قبلها بسنة اشهر وشي حتى لو اتمت المطلقة بولد يلحق الزوج حكم
ببلوغها قبل الطلاق وفي هذا الكلام تصرح بعدم توقف البلوغ على
بروز المخاض الفرج ولا عبرة بتببات شعر الابط والحجبة والشارب
وتقل الصوت ومنهود الثدي وتوقف اللقوم وانفلاق الاحنة
وعبرها ولو ادعى البلوغ بالمبي او ادعته بالحيف صدق بالدين
ولو في خصومة نعم ان كان من المقررة وطلب سهمه المقتلة او
انبات اسمه في الدين حلف عند المعينة والوسعي ولد الكافر فادعي
انه استعمل الانبات بالذوا صدق بيمينه لدفع القتل عنه
بخلاف ولد الكافر اذا طو اليه فادعي ذلك لا يصدق وذلك للاختياط
بحفظ المال على المسلمين في الطالين والرسد صلاح الدين والمال ويعتبر
في الكافر دينه فصلاح الدين بان لا يفعل ما يبطل المعاملة وصلاح
المال بان لا يبدل فيه وسياقي المتبذير ولاد من اختيار رسد الصبي
ليعرف في الدين بمشاهدة حاله في العبادات بقليله وبالواجبات
واجتنابه المحظورات والمشتبهات وفي المال يختلف بالمراتب فيختار
ولد التاجر بالبيع والسر او الماكسة فيصعها وولد الزراة بالزراعة
والدفقة على التوام جهاد المرأة بما يتعلق بالفزل والقطن وصوب
الاطمة عن المهر ونحوها بحسب العادة ويعتبر تكرار الاختبار مرة فالكثر